

Distr.: General
24 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٣٢ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧
وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٦٣ إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ويشير هذا التقرير إلى المراسلات التي جرت بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تنفيذاً لأحكام ذلك القرار ذات الصلة. وهو يعرض أيضاً المعلومات التي أتاحتها المفوضة العامة للأونروا للأمين العام عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

* A/64/150.



١ - يقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٥ من قرارها ٩٢/٦٣، المعنون "النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية"، والذي ينص منطوقه على ما يلي:

إن الجمعية العامة،

...

١ - **تعيد تأكيد** حق جميع النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

٢ - **تعرب عن القلق البالغ** إزاء عدم الامتثال للآلية التي اتفق عليها الطرفان في المادة الثانية عشرة من إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن عودة النازحين، وتؤكد ضرورة التعجيل بعودة النازحين؛

٣ - **تؤيد**، في غضون ذلك، الجهود التي تبذلها المفوضية العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بالقدر المستطاع عملياً، على أساس طارئ وباعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً، إلى النازحين حالياً في المنطقة والذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة المستمرة نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية؛

٤ - **تناشد بقوة** جميع الحكومات والمنظمات والأفراد التبرع بسخاء للوكالة وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى للأغراض المذكورة آنفاً؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة قبل انعقاد دورتها الرابعة والستين، بعد التشاور مع المفوضية العامة، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - وأرسل الأمين العام في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مذكرات شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وجّه فيها الانتباه إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير بمقتضى القرار وطلب إلى الممثل الدائم إبلاغه بأي إجراء تكون حكومته قد اتخذته أو تعزم اتخاذه تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من القرار.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، رد الممثل الدائم لإسرائيل على النحو التالي:

تهدى البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها الإشارة إلى مذكرته المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

إن إسرائيل على الرغم من تصويتها ضد هذه القرارات، كما صوتت ضد القرارات المماثلة التي اتخذتها الجمعية العامة في الماضي، فإن البعثة الدائمة تود أن تكرر التأكيد على دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا. وتؤكد إسرائيل مجدداً بهذا الخصوص عزمها على مواصلة تيسير تقديم الأونروا للخدمات الإنسانية الضرورية للمستفيدين في الميدان.

خففت إسرائيل إلى حد كبير التقييدات الأمنية في الضفة الغربية في الأسابيع والشهور الأخيرة، حيث فككت خلال العام الماضي ثلثي نقاط التفتيش التي كانت قائمة في السابق (٢٧ نقطة من أصل ٤١) كما أزال ١٤٠ من الحواجز الترابية على الطرق. وأدت هذه التطورات الإيجابية، التي لاحظها باستحسان مبعوث المجموعة الرباعية، إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية. وتواصل إسرائيل أيضاً تيسير دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية إلى غزة. فخلال الفترة الممتدة منذ استيلاء حماس على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دخلت غزة ٥٤٢ ٣٥ شاحنة تحمل ٨٧٠ ٨١٣ طناً من الإمدادات الإنسانية مارة بنقاط عبور من إسرائيل. وكذلك لا تزال كميات كبيرة من الإمدادات تدخل غزة باستمرار عبر نقاط العبور، إذ وصل غزة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩، ما يزيد على ٤٠٨ ٠١٤ طناً من المعونة و٣٤٠ ٥٥ مليون لتر من الوقود.

ورغم استمرار التزام إسرائيل بالمفاوضات الثنائية مع السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨، يواصل الإرهاب الفلسطيني بلا هوادة وهو ما زال يشكل واقعاً مروعاً. فمنذ عام ٢٠٠١، أطلق من غزة على إسرائيل ما يزيد على ٩٠٠ ٨ صاروخ وقذيفة هاون، ووصل عدد ما أطلق خلال عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٣١٠٠ صاروخ وقذيفة هاون. ولم تقتصر حملة العنف هذه على إطلاق الصواريخ من غزة. ففي خمسة حوادث منفصلة وقعت خلال عام ٢٠٠٨، شن الإرهابيون

الفلسطينيون الذين يتخذون من الضفة الغربية قاعدة لهم هجمات إرهابية خلفت ١٢ قتيلاً وعشرات الجرحى من المدنيين الإسرائيليين. ومما يثير الانزعاج أنه لا يشير أي قرار من القرارات السالفة الذكر إلى أي مما ورد أعلاه.

وعلى الرغم من تأييد إسرائيل لأنشطة الأونروا الإنسانية، فإن القلق ما زال يساورها إزاء الدافع السياسي وراء القرارات الآنفة الذكر، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تعبر عن وجهة نظر متحيزة لا تعكس الواقع في الميدان. وعلاوة على ذلك، يمتد قلق إسرائيل في هذا الصدد إلى كثير من التصريحات العلنية لمسؤولي الأونروا التي تتجلى فيها نبرة سياسية ومتحيزة. ويجب على الأونروا، بوصفها هيئة مهنية وإنسانية، أن تحرص على تجنب الإشارات إلى مسائل خلافية ذات طابع سياسي.

وتفضل إسرائيل أن توحد القرارات المتعلقة بالأونروا وأن تُزال منها كل اللغة السياسية الدخيلة. وفضلاً عن ذلك، تحت إسرائيل الأمين العام والأونروا على العمل، مع الأطراف المعنية للنظر في الوسائل التي يمكن أن تحسن بها الأمم المتحدة سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وبهذا الصدد، تفضل إسرائيل تطبيق مبادئ موحدة في السياق الفلسطيني توجه الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين. وينبغي على الأخص أن تحدد ولاية الأونروا استحقاق خدماتها بما يتسق مع السياسات الموحدة للأمم المتحدة في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا التعزيز الفعلي في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع وهي إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محلياً.

وتشكل قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن الأونروا انحرافاً عن السياسة الموحدة للأمم المتحدة في مجال شؤون اللاجئين تكمن وراءه دوافع سياسية.

وأدى تسييس هذا المسألة الإنسانية الصرفة إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين بالحيلولة دون اعتماد حلول عملية لاحتياجاتهم، مثل تلك التي طبقت بنجاح في عدد كبير من مجموعات اللاجئين حول العالم.

وتحت إسرائيل الأمين العام على استخدام مساعيها الحميدة لتشجيع إدخال تغييرات في هذه القرارات تكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تهددي بها الأمم المتحدة في سياساتها بشأن اللاجئين.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٦٣، حصل الأمين العام من المفوضة العامة للأونروا على المعلومات التي أتيحت لها بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. ووفقاً لما أشار إليه في تقارير سابقة عن هذا الموضوع، لا تشارك الوكالة في أي من ترتيبات عودة اللاجئين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلوماتها إلى الطلبات المقدمة من اللاجئين المسجلين العائدين لتحويل سجلات قيدهم لدى الوكالة من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان إلى المناطق التي عادوا إليها. والوكالة ليست بالضرورة على علم بعودة أي لاجئين مسجلين لم يطلبوا تحويل سجلات قيدهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فقد عاد، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، ١٦٢ ١ لاجئاً إلى الضفة الغربية و ٩٠١ لاجئاً إلى قطاع غزة من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وحدير بالملاحظة أن بعض هؤلاء ربما لم يترجوا عام ١٩٦٧ بل في أعوام سابقة أو لاحقة أو قد يكونون أفراداً من أسرة لاجئ مسجل نازح. ومن ثم، ومع مراعاة التقديرات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير السابق (A/63/315)، يبلغ عدد النازحين المسجلين بصفحتهم لاجئين ممن علمت الوكالة بأنهم عادوا إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ نحو ٦٢٦ ٣٢ نازحاً. ولا تستطيع الوكالة تقدير العدد الإجمالي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ سوى بسجلات للاجئين المسجلين، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذكر آنفاً، وتحديدًا ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين قد لا تكون كاملة.

٥ - وبصدد الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٦٣، يشير الأمين العام إلى تقرير المفوضة العامة للأونروا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/64/13) وإلى التقارير السابقة للمفوضة العامة للاطلاع على البيانات المتعلقة بالمساعدات المستمرة والجارية التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.